سياسات التشغيل في الجزائر 1990 ـ 2014 : تشخيص وتقييم

أ.د. سعدية قصاب * د. فـاطمة الزهرة عيدودي **

الملخص :

يهدف هذا المقال إلى تشخيص سوق العمل من خلال السياسات التي انتهجتها الجزائر منذ 1990، و من ثم تقييم نتائجها. قامت الجزائر من أجل تفعيل ديناميكية التشغيل و امتصاص البطالة بتسطير سياسة نشيطة تعيد التوازن إلى سوق العمل من خلال اجراءات وبرامج تشغيلية لصالح ادماج الشباب.

بالا ستناد إلى معطيات الديوان الوطني للإحصائيات فان مؤشر البطالة يشهد انخفاضا ملحوظا منذ ستة 2000 مما يوحي بتحسن سوق العمل على الاقل من الناحية الكمية ، إلا انه يبقى رهن تنامي ظاهرة التشغيل غير الرسمي ، الشغل المؤقت و هيمنة القطاع الخاص عليه ...الخ. ورغم ما تمّ إنجازه تبقى الجزائر أمام تحدي توفير فرص عمل في ظل زيادة الطلب.

الكلمات الدالة : سياسات التشغيل ، سوق العمل ، البطالة ، مؤشر التشغيل ، مؤسسات سوق العمل.

***Résumé* :**

L'objectif de cet article est d'établir un inventaire des politiques de l'emploi adoptées depuis 1990, *et d'en évaluer les résultats. L'Etat Algérien n'a cessé depuis des années d'intervenir sur le marché du travail afin de stimuler la dynamique de l'emploi et de résorber le chômage à travers un certain nombre de programmes et de mécanismes en faveur d'insertion des jeunes. Les statistiques de l'ONS montent une évolution favorable du marché du travail (du point de vue des bilans chiffrés) toutefois il faut signaler que le marché du travail est marqué par : la dominance des emplois temporaires, l'importance de l'emploi informel, prédominance du secteur privé.....etc. Il est clair que l'Algérie reste confrontée au défi de l'emploi, vu que les opportunités d'emplois sont*

* أستاذ التعليم العالي- جامعة الجزائر 3.
** أستاذة محاضرة - أ- جامعة الجزائر 3.

insuffisantes par rapport à la demande.

les mots clés : *politiques d'emploi, marché du travail, chômage, taux d'emploi, institutions du marché du travail .*

مقدمة :

استلزم التوجه لاقتصاد السوق سياسة تشغيلية مختلفة عن مرحلة التخطيط المركزي وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية المؤثرة على سوق العمل مباشرة كمؤشر التشغيل، مؤشر البطالة ، ومؤشر النشاط ....

إن فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق تستوجب مناخا وظروفا اقتصادية تعتمد على قواعد السوق أي تعديل الاقتصاد يستند إلى قوى العرض والطلب ، لكن تبني هذه القواعد سوف يترك آثارا جانبية يؤثر على الشغل والتشغيل وهو ما يجعل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ضرورة ملحة للتكفل بالجانب الاجتماعي والمحافظة على الاستقرار والأمن من خلال سياسة تشغيلية متميزة تتماشى والظرف الاقتصادي الصعب الذي تمر به الجزائر في هذه المرحلة .

مرت سوق العمل خلال الفترة الممتدة بين 1990 و سنة 2014 بمرحلتين مختلفتين تماما ، امتدت المرحلة الأولى من 1990 إلى غاية 1999 . أما المرحلة الثانية فإن مؤشرات التشغيل شهدت منحى آخر من 2000 إلى 2014 وعليه فإن الهدف من هذا المقال هو تشخيص سوق العمل خلال هذه المرحلة و الوقوف عند النقائص التي تتخلل سياسة التشغيل لإيجاد البدائل اللازمة لمشكل التشغيل والبطالة ، وتثمين المكاسب لتفعيل هذه السياسة .

إن تقييم سياسة التشغيل من الأدوات التصحيحية لتعديل سوق العمل ، ضمان التوازن الاقتصادي ، وتأمين الاستقرار الاجتماعي ، مما يدفعنا إلى محاولة الاجابة على الاشكالية المتعلقة بطبيعة سياسة التشغيل ومدى ملاءمتها لخصوصيات سوق العمل في هذه المرحلة ؟ وهل تمكنت مختلق الاجراءات والتدابير المتخذة من امتصاص معدل البطالة والاستجابة لعرض العمل من الناحية الكمية والكيفية ؟

أولا : تشخيص سوق العمل :

تختلف وضعية سوق العمل باختلاف السياسة المتبعة ، حيث تبنت الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي مقاربة اجتماعية لامتصاص الآثار السلبية للاصطلاحات الاقتصادية .

المرحلة الأولى: امتدت هذه المرحلة من سنة 1990 إلى غاية 1998 أين ارتفعت معدلات البطالة نتيجة التسريحات الجماعية والفردية لأغراض اقتصادية متعلقة بغلق المؤسسات التي لم تتمكن من مواجهة الظروف الاقتصادية الجديدة والتكيّف معها ، فارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى 29,7 % في سنة 1999 حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات كما تمّ غلق أكثر من 1200 مؤسسة وتسريح 60 ألف عامل في القطاع الصناعي لوحده [1].

ساهمت عملية خوصصة المؤسسات الاقتصادية في التأثير على التشغيل في هذه المرحلة ، مما أدى إلى تقليص الطلب على العمل بالنسبة للمشاريع الجديدة وتبني مقاربة الكفاءة الاقتصادية في التسيير مما أدى إلى إحالة العديد من العمال إلى التقاعد المسبق وتسريح بعضهم الآخر، للتحكم في التكاليف وضمان الكفاءة الاقتصادية[2].

شهدت هذه المرحلة فترة صعبة وحاسمة في تاريخ الوقائع الاقتصادية الجزائرية فتميزت بالتباطؤ في النشاط الاقتصادي ، تفاقم في معدل البطالة ، ارتفاع معدلات الفقر .... وذلك بسبب برنامج التعديل الهيكلي الذي انتهجته الجزائر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي مما أدى إلى :

- فقدان أكثر من 360 ألف منصب شغل وتسرب أكثر من 600 ألف تلميذ سنويا ؛
- أكثر من 80 % من البطالين لا تتجاوز سنهم 30 سنة ؛
- 3/2 البطالين يلتحقون بسوق الشغل لأول مرة؛
- 80 %من البطالين عديمي التأهيل ؛
- 73 ألف بطال حامل للشهادة ؛
- مدة البحث عن الشغل وصلت إلى 30 شهر سنة 1998؛
- اقتحام المرأة لسوق العمل مراعاة للجانب الاجتماعي.[3]

المرحلة الثانية : بعد انتهاء برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 تحسنّت المؤشرات المالية الكلية وتمّ التحكم فيها بشهادة خبراء الصندوق النقدي الدولي وتمكّنت الجزائر من الوصول إلى أهدافها المالية في هذا البرنامج ، فشهدت استقرارا ماليا مشجعا على مواصلة

1- مدني بن شهرة ، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى عمّان 2009 ص 217 ·

2- دراوسي مسعود ، السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ـ حالة الجزائر- دكتوراه دولة ، جامعة الجزائر ، 2006 ص 384·

3- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقييم أجهزة الشغل ، 2002 ص 26 ·

الإصلاحات في مختلف دواليب الاقتصاد ، وتبني سياسة اقتصادية ترمي إلى دعم معدلات النمو خارج قطاع المحروقات وتوسيع الوعاء الضريبي وتنويعه بما يخدم الاقتصاد بصفة عامة.

عاشت الجزائر راحة مالية معتبرة منذ سنة 2000 وذلك تزامنا مع التحسن الذي عرفته أسعار المحروقات فدعمت الاصلاحات وتخلصت من الضغوط التي كان يمارسها الدائنون إلى غاية سنة 2006 أين تحرّر فيها الاقتصاد الجزائري من المديونية خاصة الديون العامة .

إن الارادة السياسية على إنعاش الاقتصاد تجسدت في المبالغ المالية الموجهة لمختلف القطاعات منذ سنة 2001 ، فعودة الدولة إلى الحياة الاقتصادية كانت قوية خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة وذلك بتخصيص (525 مليار دج) لمخطط الانعاش الاقتصادي بين 2001 و 2004 ، ثمّ 55 مليار دولار (4200 مليار دج) للبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005 و 2009 ، فزاد التدخل عمقا وارتفع الغلاف المالي إلى 286 مليار دولار (21214 مليار دج) لبرنامج توطيد النمو بين سنتي 2010 و 2014 .

يظهر تدخل الدولة من خلال دعم الخزينة العمومية للاستثمارات العامة المتعلقة بالبنى التحتية والمرافق المساعدة على دفع عجلة النمو في الجزائر، وذلك من خلال الانفاق العمومي للدولة الجزائرية لهذه الفترة.

تبيّن الأرقام الاحصائية التالية تطور الايرادات العامة للجزائر خلال هذه المرحلة وهو ما يفسّر ضخ الموارد المالية في الاقتصاد الجزائري .

الجدول رقم 01 : تطور الارادات والنفقات في الجزائر خلال 2002 ـ 2014

الوحدة: مليار دج

السنة	2002	2003	2004	2006	2007	2008
النفقات	1550.7	1752.7	750.4	2543.3	3143.4	2478.3
الارادات	1776.7	1517.7	996.6	1835.4	1900	2507.8
السنة	2009	2010	2012	2013	2014	
النفقات	2528.3	4459.9	7058.2	6092.1	7656.2	
الارادات	2788.9	3074.6	3804	3878.7	4218.2	

المصدر: وزارة المالية

من خلال الجدول السابق يتضح لنا تطور النفقات العامة في هذه المرحلة المتميزة بالراحة المالية التي عايشتها الجزائر بسبب تطور إيراداتها الناتجة عن الجباية البترولية ونحاول معرفة انعكاسات هذا التوجه في الانفاق على سياسة التشغيل من خلال عملية التقييم كمّا ونوعا .

ثانيا : تقييم سياسة التشغيل كميا :

اعتمدت الجزائر خلال فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق سياسة تشغيل ذات مقاربة اجتماعية ومقاربة اقتصادية ، فقامت بتسطير سياسة نشيطة تعيد التوازن إلى سوق العمل من خلال اجراءات و برامج تشغيلية عديدة تماشى وخصوصيات سوق العمل خاصة من الجانب الكمي، كما اعتمدت سياسة خاملة تمثل في تسيير البطالة مراعاة للجانب الاجتماعي للفئات الهشة التي لم تتمكّن من الاندماج في السوق.

نعتمد في تقييم سياسة التشغيل على بعض مؤشرات سوق العمل للحكم على فعالية السياسة المتبعة في هذه المرحلة ، المؤشرات الكمية تدّل دلالة قاطعة على الجهود المبذولة من طرف الدولة لتعديل سوق العمل.

مؤشر البطالة ومؤشر التشغيل : استنادا إلى معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ، شهد مؤشر البطالة اتجاهين مختلفين ، تفاقم المؤشر من سنة 1990 إلى 1999 ثمّ غيّر الاتجاه نحو الانخفاض ابتداء من سنة 2000 إلى سنة 2014 وهو ما يوحي بالتحسن في هذا المؤشر ، أي أن السلطات الوصية تمكّنت فعلا من ادماج البطالين في سوق العمل وذلك عن طريق انعاش الاقتصاد باعتماد مقاربة اقتصادية تعتمد على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الجدول رقم 02 : تطور معدل البطالة خلال 1990 ـ 2014

السنة	1990	1992	1995	1998	2000	2003
المعدل%	19 .7	23.8	28.10	28.02	29.5	23.9
السنة	2005	2008	2011	2012	2014	
المعدل%	15.3	11.3	9.9	9.7	9.8	

المصدر: www.ons.dz

من خلال الأرقام المدونة في الجدول أعلاه فإن مؤشر البطالة شهد تراجعا ملحوظا ابتداء من سنة 2000 أين كان فيه هذا الأخير يعادل 29.5 % من الفئة النشيطة خارج النسيج الانتاجي وهي السنة التي عقبت برنامج التعديل الهيكلي ، وهو الاصلاح الذي أعطى الأولوية لإعادة تنظيم دواليب الاقتصاد حسب التحوّلات

الاقتصادية الدولية في ظل العولمة ، لكّن الآثار الاجتماعية السلبية كانت متوقعة وتمّ اتخاذ تدابير لمعالجتها في الأمد المتوسط والطويل ، لأن كل البرامج التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) على مختلف الاقتصاديات خلقت نفس النتائج وتفاقمت فيها ظاهرة البطالة بسبب التغيّرات الهيكلية المنتهجة ، لكن خلال السنوات الأخيرة (2000 ـ 2014) تمكّنت السلطات الوصية من تخفيض أو امتصاص البطالة ليصل المؤشر إلى 15.3 % سنة 2005 ثمّ يواصل التراجع حتى يصل 9. 9 % سنة 2011 وبعدها 9.8 % سنة 2014 .

إن المعدل الرسمي للبطالة في الجزائر يبعث الأمل في المستقبل عند الفئة البطّالة خاصة أنه وصل الحد الذي توصي به المنظمة الدولية للعمل.

إن انخفاض معدل البطالة في أي اقتصاد لا يعني استقرار سوق العمل أو تعديلها لأن التعريف المعتمد في قياس البطالة يختلف باختلاف الاقتصاديات ، والجزائر تعتمد التعريف الذي يتبناه المكتب الدولي للعمل [1] مما جعل الشباب الذي يعمل يوم واحد في أسبوع التحقيق يعتبر عاملا ويدخل ضمن الفئة المشغلة وهو ما يبيّن معدل التشغيل في الفترة الثانية الذي شهد تحسّنا يظهر من خلال الأرقام المدونة في الجدول التالي.

الجدول رقم 03 : تطور معدل التشغيل للفترة 2003 ـ 2014

السنة	2003	2004	2005	2006	2008	2009	2010	2013	2014
المعدل%	30.4	37 .7	34.7	37.2	37	37.2	37.6	39	37.5

source : office national des statistiques, activité, emploi et chômage n° 653, 4e trimestre 2013

إن الوجه الآخر لتحسن مؤشر البطالة هو تحسن مؤشر التشغيل الذي انتقل من 30.4 % سنة 2003 إلى 37.5 % سنة 2014 وهو ما يدل على ادماج البطالين في سوق العمل ضمن مختلف الاجراءات المستحدثة لهذا الغرض سواء ضمن المقاربة الاجتماعية أو المقاربة الاقتصادية.

مازال السعي وراء سوق متوازن قائما ، ويظهر ذلك من خلال الاصلاحات

[1] Boutaleb Kouider : les politiques d'emploi dans les pays arabes : l'expérience Algérienne , communication lors du 3 ème colloque national sur l'évaluation des politiques d'emploi en Algérie (2001 – 2014) Université de Bouira le 02 et 03 décembre 2014 .

والتعديلات التي تشهدها سياسة التشغيل وذلك بالتفكير في البدائل للنقائص المسجلة بهدف تفعيل الأجراءات والتدابير المتعلقة بالتشغيل[1]

يمكن تحليل وتقييم سياسة التشغيل من خلال عروض الشغل المقدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية لصالح الفئة البطالة التي تعرض قوة عملها مقابل منصب عمل مهما كانت طبيعته ويظهر ذلك من خلال المعطيات المدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم 04 : عرض الشغل والطلب عليه

السنة	1990	1992	1995	1997	1999	2000
طلب الشغل	229548	170709	168387	163800	121309	100919
عرض الشغل	78783	44815	48695	27934	24726	24489
السنة	2001	2003	2006	2008	2009	2011
طلب الشغل	99913	234093	590784	1176156	963016	1647047
عرض الشغل	25662	47057	132117	213194	235606	253605

source : L'Algérie en quelques chiffres depuis www.ons.dz.

إن الارتفاع المتزايد لطلب الشغل خلال العشرية السابقة قد صاحبتها زيادة أيضا في عروض الشغل المعلنة ، لكّن ليس بنفس الوتيرة فالعلاقة الاحصائية بين المؤشرين ليست تامّة أي استقرار السوق وتوازنه مرتبط بإمكانية الاقتصاد الجزائري على انشاء مناصب الشغل ، فعلا الزيادة موجودة لكّنها ليست بالقدر الكافي الذي يضمن تعديل السوق ، ففي سنة 2011 مثلا كان عدد المتقدمين للسوق لطلب الوظيفة هو 1647047 بطّال في حين لم يصل عرض الشغل المعلن عليه سوى 253605 منصب ، وعليه يمكن القول أن عرض الشغل خلال المرحلة كان متزايدا، إلا أن الزيادة في القادمين إلى السوق كانت أكبر وهو ما يوضّح الاختلال الذي تعيشه سوق العمل في هذه المرحلة ، لكّن لا يمكن نكران المجهود الذي تقوم به السلطات الوصية لإنعاش السوق من خلال سياسة ترقية الشغل باعتماد مقاربة اقتصادية محورها الأساسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ترقية القطاع الخاص : دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ساهم نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة في الجزائر وذلك لميزة المرونة التي تكتسي هذه المؤسسات ، خاصة أنها تعتمد على المبادرة الفردية

[1] Boutaleb Kouider , ibid.

والخاصة في خلق الشغل ، لكّن ذلك لا ينفي المساعدة التي تقدمها الدولة في تدخلها لإحداث التوازن في سوق العمل [1] فكلما قامت السلطات الوصية بتذليل العقبات أمام المقاولين لإنشاء مناصب عملهم كلما توسّع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ازداد طلب العمل من طرف هذه المؤسسات ، فالعلاقة الطردية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل علاقة مختبرة نظريا وهي علاقة طردية دوما ويتأكد ذلك من خلال المعطيات الآتية:

الجدول رقم 05 : تطور م ص م ومناصب الشغل المنشأة

السنة	2001	2003	2005	2007	2009
عدد المؤسسات	245348	207949	342788	410959	625069
مناصب الشغل	634375	705000	1157856	1355399	1756964
السنة	2010	2011	2012	2013	
عدد المؤسسات	619072	659309	711832	747934	
مناصب الشغل	1622686	1724197	1848117	1915495	

المصدر : وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

إن الزيادة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى الزيادة في التشغيل حيث تعتبر مساهمة المؤسسات في التشغيل مساهمة صغيرة لا ترقى إلى الدول التي تعتمد في اقتصادها على هذا القطاع في النمو.

تشير إحصائيات سنة 2008 أن نسبة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل لا تتعدى 16 % [2] وهو ما يدل على هشاشة هذا القطاع رغم المبالغ المالية الكبيرة التي خصصتها الدولة لترقية هذا القطاع للاعتماد عليه اقتصاديا ، في حين نجد أن الدول المجاورة قطعت أشواطا مهمة في الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الشغل وتحريك عجلة الاقتصاد ، فرغم التطور الذي شهده هذا القطاع في الجزائر إلا أن العدد الاجمالي لهذه المؤسسات حسب الأرقام السابقة

---

1 M.S Musette , marché du travail en Algérie : une vision nouvelle cread 2013 P : 04 www.reseach.net consulter le 07 /12/2004

2 Amar DAOUDI la garantie financière et développement de la PME en Algérie : colloque sur le financement de la PME dans les pays du Maghreb. ALGER 2009 .

والبالغ 747934 مؤسسة في سنة 2013 يبقى عددا صغيرا مقارنة بمقومات وقدرات الاقتصاد الجزائري ، ووصل عدد المشتغلين فيها إلى 1915495 عامل لنفس السنة 2013 وأغلبهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يتجاوز عدد عمالها 09 عمال ، وعليه فإن علاقة التشغيل بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علاقة هشة لأن ديناميكية هذه الأخيرة يتخللها العديد من المشاكل أهمها عدم قدرتها على الاستمرار والصمود حيث تشير الاحصائيات أن 2661 مؤسسة تابعة للقطاع الخاص توقفت عن نشاطها حيث 91.06 % ممثلة في أشخاص معنويين و6.88 % في أشخاص طبيعيين و 2.07 % حرفيين [1] ، رغم الجهود المبذولة في إطار سياسة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والموسطة ، حيث تحملت الدولة الفوائد المطلوبة عند منح القروض من طرف البنوك وقدمت الضمانات اللازمة حتى يتسنى

للشباب البطال إنشاء منصب عمله بنفسه خاصة بالنسبة لحاملي المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الجيدة ، لأن مرافقة ومتابعة هذه المشاريع يمكنه أن يعيد الثقة في الشباب البطّال من جهة ويعزز القيمة المضافة الاقتصاد الجزائري من جهة ثانية .

سياسة إدماج الجامعيين في سوق العمل :

تتميّز البطالة بأنها بطالة شباب وأكثر من 70 % من البطالين لا تتعدى سنهم 30 سنة وأغلبهم يبحثون عن العمل لأول مرة، مما يصعب إدماجهم في سوق العمل بسبب نقص الخبرة من جهة وضيق سوق العمل من جهة أخرى .

قامت الجزائر خلال هذه الفترة بتسطير برنامج لترقية الشغل وأخذ بعين الاعتبار كل الفئات مجتمعة وذلك باقتراح إجراءات لصالح البطالين سواء من ناحية التكوين لعديمي التأهيل ، أو الاندماج في السوق لذوي الشهادات ومساعدة المبادرات الشخصية في خلق الشغل بالنسبة للمقاولين [2].

نظرا لتفاقم معدلات البطالة لدى خريجي الجامعات ومعاهد التكوين العالي ، فإن الدولة تكفلت بهذه الفئة عن طريق تخصيص أغلفة لتشجيع القطاع الاقتصادي العمومي والخاص على التوظيف والتقليل من معدل البطالة الذي بلغ أقصاه 21.4 % سنة 2010 . و16.7 % سنة 2011 ثمّ 12.6 % سنة 2014

---

[1] Bulletin d'information statistique de la PME n° 23 année 2013

1- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ، استراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة سنة 2008.

الجدول رقم 06: تطور معدل البطالة العام وبطالة الجامعيين %

السنة	2000	2005	2008	2010	2012	2013	2014
المعدل العام	29.5	15.5	11.3	10.2	9.8	9.8	9.8
بطالة الجامعيين	6,2	12	19.8	21.4	16,7	14	12.6

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

إنه معدل عالي مادام الجهاز الانتاجي لم يتمكّن من تشغيل هذه الفئة التي تتميّز عن غيرها بأنها تحمل شهادة تأهيل ، لكنها لا تحمي صاحبها من شبح البطالة .

سطرت الجزائر برنامج عقود إدماج ذوي الشهادات (CID) و هو ما يوضح الجهود المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال

الجدول رقم 07 : تطور الشغل في ظل برنامج عقود ما قبل التشغيل وعقود إدماج الجامعيين

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مناصب CPE	6140	12191	9311	6694	4683	8017	55550	54976	41376
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
مناصب CID	62536	48002	89101	99691	269746	75671	43548	28309	

source : agence de développement social en quelques chiffres ,2012 P 7

et agence nationale de l'emploi

إن تدخل الدولة في سوق العمل بدا واضحا من خلال مناصب العمل المستحدثة سواء في إطار عقود ما قبل التشغيل أو ضمن برنامج عقود ذوي الشهادات ، فمن الناحية الكمية انتقل العدد المطلق من 6140 منصب سنة 1998 ليصل إلى 55550 منصب سنة 2004 وبعد التعديل الذي شهده الاجراء سنة 2004 المتعلق باستبدال عقود ما قبل التشغيل بعقود إدماج ذوي الشهادات ، فإن إقبال الشباب الجامعي على هذه السياسة أخذ منحى نحو الارتفاع حيث وصل عدد المدمجين الجامعيين سنة 2008 ما يعادل 48002 طالب ثم ارتفع العدد سنة 2010 إلى 99691 طالب مما

أدى إلى تخفيض معدل البطالة إلى 16.7 % سنة 2011 ثم 12.6 % سنة 2014 رغم تراجع عملية التنصيب لهذه الفئة إلى 28309 منصب . لقد استحسن الشباب الجامعي هذه المبادرة بهدف ترقية وتحسين القابلية للتشغيل واكتساب خبرة مبدئية للولوج لعالم الشغل بهدف التثبيت ، فوصل عدد التنصيبات ضمن عقود إدماج الجامعيين خلال الفترة 2008 ـ 2014 ما يعادل 654068 منصب وبنسبة تثبيت 67 % من مجموع المنصّبين ضمن الاجراء ، لكنه يبقى هشّا لأنه مرتبط بإرادات الدولة فأي هزة في قطاع المحروقات يؤدي إلى التأثير المباشر على هذه المناصب ، لأن تمويل الخزينة العمومية لهذه البرامج لا يمكن الاعتماد عليه كليا لأن النظرية الاقتصادية توضح جليا دور الاستثمار المنتج في تحريك الشغل والاعتماد على القطاع الاقتصادي (العام والخاص) هو الذي يضمن ديمومة هذه المناصب . وعليه فرغم الجهود المبذولة التي نلمسها في سياسة التشغيل إلا أنها سياسة هشة لا تضمن الاستمرارية ولا الديمومة للشغل بسبب ارتباطه بقطاع المحروقات .

من النقائص التي وجهت لهذا الاجراء غموض المعايير المعتمدة في تشغيل الشباب الجامعي البطّال كالتخصص ، سنة التخرج مما أدى إلى نقص فعاليته ونقص الثقة فيه من طرف المعنيين بالتوظيف بالإضافة إلى تمركز هذا البرنامج على الوظائف في القطاع العمومي بنسبة 52 % مقابل 48 % بالنسبة للقطاع الخاص .

ثالثا : تقييم سياسة التشغيل كيفيا :

لا يكفي تقييم سياسة التشغيل من حيث الكم ، فإذا كانت النتائج لصالح السياسة ، فإن التقييم من حيث الكيف هو الذي يبيّن فعالية سياسة التشغيل لذا لا يمكن الحكم على فعاليتها من حيث عدد المناصب المستحدثة فقط بل لابدّ من تقييم هذه المناصب من حيث طبيعتها مما يوضح لنا توجه سوق العمل إلى سوق مؤقتة.

سوق العمل سوق مؤقتة : تتوجه سوق العمل في الجزائر نحو العمل المؤقت حيث تتسم المناصب المنشأة بالمناصب ذات المكافأة الضعيفة باعتبارها مناصب هشة عكس المناصب الدائمة بالمفهوم الكلاسيكي [1] الذي توجه نحو التراجع منذ سنة 1990 وهي السنة التي شهد فيها الاقتصاد الجزائري منعرجا حاسما نتيجة تبني قواعد اقتصاد السوق .

1- العمل الدائم بالمفهوم الكلاسيكي هو ذلك العمل القار المستقر ذو الأجر العادل والذي يمتاز بالحماية في الشغل والحماية الاجتماعية.

الجدول رقم 08 : تطور الشغل المؤقت في الجزائر

السنة	1990	1994	1998	2001	2004
العمل الدائم	33055	12806	3926	3191	11689
العمل المؤقت	27443	24179	22638	20505	45357
المجموع	60498	36985	26564	23696	56046
السنة	**2007**	**2009**	**2011**	**2012**	**2013**
العمل الدائم	19307	21286	18580	3657000	3873000
العمل المؤقت	106334	157598	193442	3390000	3562000
المجموع	125641	179884	212022	7071000	7430000

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

من خلال الأرقام المسجلة في الجدول السابق فإن تطور الشغل الدائم المستقر في تراجع واضح مقارنة بالشغل المؤقت الذي شهد تطورا ملحوظا وذلك منذ سنة 1990 حيث شاهدنا في عشرية التسعينات تشوه واضح في سوق العمل نتيجة الا صلاحات الاقتصادية والمالية التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة ، لكن في العقد الأول من الألفية الثالثة فإن التشغيل المؤقت انتقل بوتيرة ثابتة مقارنة بالتشغيل الدائم حيث سجلت الاحصائيات 20505 منصب مؤقت في سنة 2001 وانتقل إلى 193442 منصب سنة 2011 ، أي أن توجه سوق العمل في الجزائر واضح ، إنه سوق يغلب عليه التوظيف المؤقت حيث كانت نسبة العقود المؤقتة لا تقّل عن 70 % والباقي لصالح العمل الدائم القار ، أن التوجه نحو العقود المؤقتة ليس عيبا في حد ذاته حيث نجد في الأسواق المرنة كسوق الولايات المتحدة الامريكية أو إنجلترا سياسة التشغيل فيها لا تجد معارضة في العمل المؤقت من طرف النقابات العمالية ، لأن قانون العمل لهذه العقود يضمن الحقوق الأساسية للعامل من حيث الأجر العادل ، الحماية الاجتماعية ، الظروف المناسبة للعمل ..... إلخ لكن بالنسبة للجزائر فإن سياسة التشغيل من حيث الكم لا ينكر أحدا المجهود الكبير الذي تبذله الدولة لتعديل سوق العمل والتقليص من معدلات البطالة حيث لم يتعدى المعدل سنة 2014 معدل 9,8 % لكن نلاحظ أن هذه المناصب تفتقد إلى معايير العمل اللائق [1] .

[1] Nacereddine Hamouda : marché du travail et emploi en Algérie BIT 2003 P 44

اتساع الشغل غير الرسمي : بدأت ظاهرة التشغيل غير الرسمي مع بداية السبعينات من القرن الماضي (1972) في إفريقيا وانتشرت في كل بلدان العالم ، لكن بنسب متفاوتة ، أما بالنسبة للجزائر فإن الظاهرة لقت إقبالا من طرف الفئة النشيطة مع بداية الاصلاحات الاقتصادية التي عانت منها هذه الفئة خاصة الفئات الهشة .

شدت سوق العمل في الجزائر مع نهاية الثمانينات سلوكيات و ظواهر لم تكن موجودة في المجتمع الجزائري من قبل ويتمثل مضمونها في بعض الممارسات غير المقننة تعد خارج الحسابات الوطنية ، ونذكر عمل المرأة في المنزل وتشغيل الأطفال .

تطور التشغيل غير الرسمي بصفة سريعة من سنة 1992 إلى سنة 2010 حيث انتقلت نسبته من

13,8% سنة 1992 إ لى 15 % سنة 1999 ، فازدادت الممار سات غ ير الرسمية لتصل النسبة إلى 41,3% سنة 2005 ثم تقفز إلى 45,6% سنة 2010 . إن اهذا التطور أ سبابه الاقتصادية والاجتماعية ، فدخول الجزائر في حزمة من الاصلاحات منذ سنة 1990 أدت إلى اختلال سوق العمل في هذه الفترة كتسريح العمال لأسباب اقتصادية فارتفعت معدلات البطالة لدى العائلات الجزائرية فوصلت سنة 1999 إلى حوالي 30% مما أدى إلى تدهور الوضعية الاجتماعية بسبب انعدام المداخيل من جهة وتدهور القدرة الشرائية بسبب التضخم من جهة أخرى . إن هذه الأسباب مجتمعة أدت بالبطالين للتفكير في حلول ظرفية حتى وإن كانت غير مقننة لكنها تعتبر مصدرا لمدخل ولسد الحاجيات الأساسية على الأقل بالنسبة للعائلات المحرومة خاصة .

الجدول رقم 09 : تطور التشغيل غير الرسمي بين 1992 ـ 2013 (بالآلاف)

السنة	1992	1997	1999	2001	2005	2010	2013
التشغيل غير الرسمي	688	1131	911	1648	2752	3951	-
إجمالي التشغيل	4974	5815	6073	4917	6664	8600	-
% ت غ ر	%13	19,4%	15%	33.5%	41.3%	45.6%	42.4%

المصدر: الوزارة المنتدبة للتخطيط والديوان الوطني للإحصائيات

يأخذ التشغيل غير الرسمي في الجزائر ثلاث أشكال أساسية أهمها عمل المرأة في المنزل حيث نجد أكثر من 30 % من النساء المشتغلات يعملن في المنازل حيث يفسر

هذه السلوك ببعض القيود الاجتماعية في ظل اشتداد الأزمة الاقتصادية التي تفتقر إلى المناصب الدائمة القارة ، أي أن المرأة الجزائرية خاصة الريفية منها مازالت تساهم مساهمة فعالة في إعالة عائلتها في ظروف اقتصادية اتسمت بانخفاض المداخيل أو انعدامها بسبب البطالة أو الاصلاحات الاقتصادية الراهنة في الجزائر.

يأخذ التشغيل غير الرسمي ظاهرة اجتماعية خطيرة بسبب اتساع الفقر في المجتمع وهي عمالة الأطفال وهي الفئة التي لم تصل السن القانونية للدخول إلى السوق ، لكن الواقع الجزائري أثبت قطعا مخالفة هذا القانون لأن دائرة التبادل المتعلقة بالنشاط التجاري تنشطها هذه الفئة من اليد العاملة . مع بداية انتشار التشغيل غير الرسمي كانت الظاهرة موسمية كممارسة بعض الاشغال في شهر رمضان مثلا لتعزيز ميزانية هذا الشهر .

أشارت المنظمة الدولية أن معدل ممارسة الشغل عند الأطفال تتراوح بين 2 % و11 % عند الفئة التي تتراوح بين 5 ـ 14 سنة حيث سجلت الاحصائيات أن 28% منهم يعملون بعيدا عن أهلهم و53 % منهم صرحوا أن سبب العمل هو مساعدة الأهل .

العمل اللائق والحماية الاجتماعية : عرفت المنظمة الدولية للعمل مفهوم العمل اللائق بأنه ذلك العمل الذي يضمن لصاحبه حماية اجتماعية له ولعائلته ، عمل يضمن أجر عادل يتماشى والتغيرات في المستوى العام للأسعار عمل يضمن له الاستقرار في المنصب مما يؤدي للإحساس بالأمان في الشغل والعمل يسمح لصاحبه ممارسة حقه النقابي للتعبير عن رأيه في الشغل ، ومن خلال هذه المبادئ الأربعة فإن سياسة التشغيل تسعى إلى ضمان مناصب عمل تتماشى ومبادئ العمل اللائق ، لكن في الجزائر نلاحظ من خلال المعطيات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات أن تجسيد هذا المصطلح على أرض الواقع تعترضه قيود ومشاكل كبيرة أغلبها تنبع من التوجه إلى اقتصاد السوق الذي استلزم تغيير قانون العمل الجزائري وحدّد بدقة عقود التشغيل حسب التحوّلات التي يشهدها العالم ، وهو ما يؤكد أن أكثر من 70 % من عقود العمل في الجزائر هي عقود مؤقتة سواء كانت عقود محددة المدة أو عقود غير محددة وهو ما لا يتماشى ومبادئ العمل اللائق الذي تنص عليه المنظمة الدولية للعمل خاصة في ظل شيوع ثقافة الوظيفة العمومية الدائمة .

إن مبدأ الحماية الاجتماعية في الشغل يعكس هشاشة الشغل في الجزائر ويعتبر مؤشرا هاما لاستقرار سوق العمل ، فعلى الرغم من انخفاض معدلات البطالة إلى 9,2 % سنة 2013 مما أدى إلى تحسن مؤشر التشغيل الذي وصل في نفس السنة إلى 39 % لأن أكثر من المناصب المنشأة غير مؤمنة اجتماعيا، وذلك ما نوضحه من خلال:

الجدول رقم 10 : الانتساب إلى الحماية الاجتماعية (بالآلاف)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008
شغل مؤمن اجتماعيا(1)	3774	4092	4159	4322	4567
شغل غير مؤمن (2)	4024	3953	4705	4272	4579
% (2) / (1)	48,41	50,9	46,9	50,3	49,9
السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
شغل مؤمن اجتماعيا(1)	4694	4856	5227	5922	6211
شغل غير مؤمن (2)	4778	4879	4372	4249	4577
% (2) / (1)	49,6	49,9	54,4	58,2	6‘57

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

من خلال السطر الأخير المتمثل في نسبة العمل المؤمن بالنسبة للعمل غير المؤمن ، نلاحظ أكثر من 45 % في المتوسط لا يتمتع فيها العامل بالحماية الاجتماعية . استنادا إلى أحد معايير العمل اللائق المتمثل في الحماية الاجتماعية للعمال فإن العمل غير المؤمن يفقد الاستقرار في العمل مما ينقل روح الاحباط في أوساط العمل ، فينعكس ذلك سلبا على العمل والعمال .

إن حماية الشغل والتأمين عليه مرتبط بأرباب العمل وسلوكهم اتجاه التأمين خاصة عندما يتعلق الأمر بالتشغيل غير الرسمي الذي انتقل من 13 % سنة 1992 إلى 33,5 % سنة 2001 ثم 45,6 % سنة 2010 . إن التطور المستمر للتشغيل غير الرسمي أغلبه يدل عن عدم التصريح للجهات الوصية العدد الحقيقي للعمال للمؤسسات خاصة المصغرة منها التي تتصف بأنها مؤسسات عائلية والتي تنشط بعيدا عن قوانين العمل .

الخاتمة:

من خلال التشخيص الكمي والكيفي لسياسة التشغيل في الفترة الممتدة بين 1990 ـ 2014 لا يمكن نكران المجهود المبذول من طرف السلطات الوصية في تعديل سوق العمل ، وإدماج الشباب البطال في عالم الشغل وتظهر النتائج من خلال النقاط:

- ✓ انخفاض معدل البطالة واستقراره عند 9,2 % سنة 2013 رغم ارتفاع بطالة الجامعيين ؛
- ✓ تسطير برامج تشغيلية لصالح الشباب البطال ضمن استراتيجية ترقية الشغل ومحاربة البطالة في الجزائر؛

- ✓ تعديل سوق العمل مرتبط بالنفقات العمومية ؛
- ✓ برنامج تشغيل الجامعيين مرتكز على القطاع العمومي ؛
- ✓ النمو الاقتصادي في الجزائر لا يحرك التشغيل بقدر ما يشوه سوق العمل؛
- ✓ العمل اللائق بمفهومه النظري لم يتجسد بعد في كل الأنشطة الاقتصادية ؛
- ✓ قرابة نصف مناصب الشغل المنشأة في الجزائر غير مؤمنة اجتماعيا.

قائمة المراجع

1 ـ دراوسي مسعود ، السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ـ حالة الجزائر- دكتوراه دولة جامعة الجزائر ، 2006 .

2 ـ مدني بن شهرة ، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى عمّان 2009 .

3 ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقييم أجهزة الشغل ، 2002 .

4 ـ وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ، استراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة سنة 2008 .

5 - K . BOUTALEB : les politiques d'emploi dans les pays arabes : l'expérience Algérienne communication lors du 3 ème colloque national sur l'évaluation des politiques d'emploi en Algérie (2001 – 2014) Université de Bouira le 02 et 03 décembre 2014 .

6 - A . DAOUDI la garantie financière et développement de la PME en Algérie : colloque sur le financement de la PME dans les pays du Maghreb. ALGER 2009 .

7 - D GHAI , travail décent : concept et indicateurs ; revue quart monde N° 201année 2007.

8 - N . HAMOUDA : marché du travail et emploi en Algérie BIT 2003 .

9 - M.S MUSETTE , marché du travail en Algérie : une vision nouvelle cread 2013.

10 - Bureau international du travail : Normes internationales de travail ; édition révisée en 2009.